بين أحلام التّوحّد واتجاهات التقسيم.. عراق يتهشم

حسن متعب ★

الحديث عن ضمان وحدة العراق وهويته يجري بخجل أكثر من الخجل الذي يختلج المتحاورين في مسألة تقسيمه وإنشاء الأقاليم بل أصبح الحديث عن الانفصال والأقاليم أداة للصراع بين السياسيين ووسائل للضغط وكأن التغاضي عن الانفصال والبقاء ضمن العراق الواحد منّة منهم أو تضحية كبيرة من قبلهم، متناسين أن العراق سياسيا ورغم إرادة الشعب كله بالوحدة والتضامن، مقسم اليوم إلى ثلاثة أجزاء، ومستقبلا ربما يكون واقعيا أكثر من ذلك، وبقاء السياسيين داخل قبة واحدة الآن ليس إلا ترتيبا لحسابات تتعلق بالمكاسب التي يمكن تحقيقها لهذا الطرف أو ذاك على قاعدة الغاية تبرر الوسيلة، وواقعيا أيضا، فقدت الحكومة مركزيتها لحساب إدارات المحافظات أو الأقاليم، وبكل وضوح، فان العربة تجري باتجاه تقسيم العراق تحت حجج تبدو منطقية إذا ما نظرنا إلى الواقع السياسي وكأنه أمر محتوم ولا مفرّ منه، وإذا ما تم أيضا احتساب المصالح الطائفية أو القومية التي تقوم عليها جهود الانفصال

وللأسف فان الأصوات المطالبة بالمحافظة على وحدة العراق، تبدو مرتجفة بعض الشيء ومتطرفة في ذات الوقت، وما ينقص الجميع انفصاليين أو وحدويين هو النظر بحكمة وعقلانية إلى المستقبل دون الالتفات إلى عورات الماضي، وهذا الأمر يتطلب شجاعة عالية ونكرانا للذات و جوا من الثقة التي تكاد أن تكون بيت الداء وأحد أهم الأسباب التي تقف وراء الصراع السياسي القائم الآن..

وفقدان الثقة في الأساس بين القادة العراقيين مشكلة كبيرة يبدو أن حلها أصعب بكثير من حل أية مشكلة أخرى، إذ أن الحلول دائما تنطلق لأية قضية مثار صراع، من منطلق التعاون المخلص والجاد والرغبة الحقيقية الصادقة بين الأطراف المتصارعة لحلها وليس من قبل طرف واحد ، فإذا ما اختفت الثقة وحل بدلا منها الشك والتآمر والمصالح الشخصية أو الفئوية فان طرق الحلول ستغلق بل وتتعمق الخلافات وتتشعب وتضيع القضية الأساسية لحساب إيجاد حلول لقضايا فرعية نشأت عنها، ومن ثم التسليم بالأمر الواقع وكأنه الخيار الوحيد الذي لا مفر منه، من هنا تتصاعد الأصوات والنداءات مهددة مرة ومنذرة مرة أخرى بالانفصال، والأمر لا يتعلق بمجموعة بعينها، فالجميع، العرب في الجنوب وفي الغرب والكرد في الشمال، ثم الآشوريين والتركمان وآخرون طالما انذروا وهددوا ولكنهم في كل الأحوال لم يستعدوا بعد إلى إجراء مثل هذا، باستثناء الكرد الذين استكملوا بناء دولتهم وهم يؤجلون الإعلان عنها ليس إكراما لتاريخ طويل لعراقيتهم، بل لان المكاسب لم تكتمل بعد، وهم قد تمكنوا خلال عقد من الزمن من تحقيق نمو مناسب واستقرار وبناء نظم اجتماعية وهيكليات سياسية وتنظيمية اجتازت بسرعة وبفارق كبير مستويات النهوض في كل أرجاء العراق، الأمر الذي خلق لدى أجيالهم وخصوصا الشباب وممن لا يحوي في ذاكرته أية صور عن العراق وعن بغداد تحديدا، ولا يتكلمون اللغة العربية التي نقلها إليهم الإسلام، شعورا بان العرب ونظام الدولة العراقية هو السبب في تأخرهم وتوقف عجلة التنمية سابقا، وان مجرد حصولهم على الحقوق الفدرالية وابتعادهم عن سطوة المركز دفع بهم إلى الأمام في قفزات لا يمكن للعرب الآن مجاراتها، فكيف إذن سيكون حالهم لو أنهم أعلنوا دولتهم المستقلة وأزالوا والى الأبد تأثيرات العرب المجاورين لهم، وابتعدوا عن سلطاتهم التي لن تجلب لهم سوى المشاكل والصراعات؟.. بالتأكيد ستكون إجابة الكثيرين منهم بان الحال سيكون أفضل، وهذه حقيقة وليست وهما، وبالمقابل سيكون حال العرب أفضل أيضا إذ إنهم سيتخلصون من عبء وإرث طويل لم يستفيدوا يوما منه في ما مضى، ولن يستفيدوا منه مستقبلا.. ولكن هذه الحقيقة تحتاج إلى شروط قوية وصعبة، فلن يكون حال الجميع أفضل إلا إذا تمكنوا بقدر عال من الثقة بينهم وبقدر من التضحية هنا وهناك لإيجاد مخرج لمشاكل وتعقيدات هي التي تعيق توجهات الانفصال الآن وعدم حلها بعقلانية وموضوعية وبروحية خالية من الأطماع ستخلق مشاكل مستقبلية لا حصر لها.. الكرد جاهزون لإعلان استقلالهم، وسيحظون بدعم الغرب والشرق باستثناء تركيا التي ستلجأ إلى عقد صفقة معهم تضمن مصالحها وربما مصالح التركمان في كركوك، فلم يعد احد مهتما بالعراق كدولة واحدة، إذ أن دولته ككيان قد انتهت، وهاهي القوى الدولية والإقليمية تتعامل اليوم مع السياسيين كزعماء للطوائف والأقاليم والمحافظات بل وحتى إلى مستوى شيوخ العشائر، وليسوا ممثلين لبلد واحد، والعرب المجاورون للعراق مثلا ومعهم أميركا يريدون كيانا سنيا يضمن لهم الوسائل الكفيلة في صراعهم المذهبي القادم مع إيران، وأميركا تريد كيانا كرديا ليكون ورقة ضغط مستقبلية ضد إيران من جهة، وضد عرب العراق وتركيا لحسابات بعيدة من جهة أخرى، أما العرب الشيعة فقد انزلقوا في المنحدر الإيراني وأصبح خلاصهم منه مجرد أوهام للحالمين بالاستقلال وبالأفكار القومية المتذبذبة، ولكن ما يؤخر الجميع هو ما بإمكانهم أن يحصلوا عليه من بقائهم لمدة أطول ضمن تركيبة بلد يكاد يتهشم؟.. فالكرد وان كانوا سعداء حد الضحك بما هم فيه الآن إلا أن عيونهم ترنو إلى كركوك الغنية بالنفط، والى مناطق أخرى تسمى اليوم مناطق (متنازع عليها)، وهم يستثمرون الصراع الطائفي الذي يشغل العرب سنة وشيعة، وهذا من حقهم كسياسيين قوميين، ولكن بالتأكيد ليس من حقهم كمواطنين عراقيين، وسيحصلون في نهاية المطاف على الشيء الكثير مما يحلمون به، فهم يعرفون أن ليس بمقدور العرب الآن القيام بأي فعل من شانه أن يؤثر على أحلامهم، ولكنهم دون أن يدركوا أن الانسياق وراء أطماع تقفز على حقائق التاريخ وتستغل واقعا متخلخلا، إنما يخلق مشاكل مستقبلية عديدة، وسيدفع ثمنها الأجيال القادمة من العرب والكرد معا.. ولعلهم إذا ما نظروا إلى قضيتي العراق والكويت وفلسطين سيجدونها مثالا واقعيا لما يمكن أن تكون عليه صراعات من هذا النوع خصوصا إذا ما اختلت موازين القوى الدولية والإقليمية مستقبلا، وليس بعيدا عنهم الموقف الأمريكي المزدوج لقضية الكرد عموما، ففي تركيا مثلا عشرة ملايين كردي لا يحظون بأي حقوق إنسانية شبيهة بما حصل عليه كرد العراق، فلماذا إذن يحظى كرد العراق برعاية أمريكية خالصة فيما يعاني إخوانهم في تركيا من الجفاء الأمريكي؟.. في مقابل ذلك هناك الأقلية التركمانية التي تشعر الآن بالاضطهاد والتهميش وهم في كل الأحوال لن يكونوا سعداء إذا ما حكموا من قبل الدولة الكردية القادمة أو من قبل حكومة بغداد المتناحرة وبذلك سيكون موقفهم معروضا في المزاد في دائرة الصراع السياسي القائم، وربما سيدفعهم هذا الأمر إلى قبول الزواج مع من يحقق لهم مصالح وحقوق أكثر.. أما العرب السنة، فإنهم على حد تعبير رئيس البرلمان (النجيفي) يشعرون وكأنهم مواطنون من الدرجة الثانية، وربما يعتقد النجيفي ومن يؤمن بآرائه أن إعلان إقليم السنة سوف يجعلهم مواطنين من الدرجة الأولى.. من غير أن يسألوا أنفسهم: من هو مواطن الدرجة الأولى في العراق؟.. هل المواطن الشيعي المسحوق والمغلوب على أمره والذي يعاني في البصرة والعمارة وغيرها من المناطق الشيعية من نفس ما يعانيه المواطن السني في الموصل وتكريت وغيرها، هل تحظى السماوة مثلا بساعات طويلة من الكهرباء في حين تنقطع الكهرباء عن الأنبار ساعات طويلة، أم هل أن الرعاية الصحية في الناصرية هي أفضل من مثيلاتها في تكريت!!.. أم أن النجيفي كان يقصد أن السياسي السني لا يحظى بنفس المكاسب التي يحظى بها السياسي الشيعي؟.. ولكن وربما لم تدر في ذهن شخصيات تؤيد هذا الطرح، أن تقدم الكرد في إقليمهم ومستويات النهوض والتنمية التي حققوها جعلت من الكثيرين يفكرون في أن الاستقلال عن الحكومة المركزية سوف يعطيهم ذات الفرصة التي سنحت للكرد، وقد تكون هذه أيضا أفكارا صحيحة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن دول الخليج سوف تقدم رعايتها الكاملة لكيان سني من شانه أن يقف حجر عثرة أمام ما يسميه البعض (المد الشيعي) فدول الخليج من ناحيتها تبحث عن من يحارب بدلا منها ويجنبها مآسي الحروب ويدرأ عنها مشاكل داخلية استطاعت أن تتجنبها منذ عقود، إضافة إلى أن ما تبغيه الإدارة الأميركية هو إشغال المنطقة بمشاكل يصعب حلها تضمن لها التدخل في أي وقت تشاء من بينها إشعال فتيل الصراعات المذهبية الإسلامية إقليميا .. إذن فلذة الانفصال وإنشاء الكيانات هي في الحقيقة عسل مسموم، ومهما كانت الآفاق مفتوحة الآن للذين يعتقدون أنهم سينجحون في إرساء دعائم هويات جديدة لهم، وتقوية انتماءاتهم التي كانت ذائبة في العراق الواحد، فإنهم إن لم يفكروا بجدية وبواقعية وبنظرة تضمن السلام والهدوء للأجيال القادمة حتى في عملية تحقيق الانفصال أو إنشاء الكيانات الجديدة، فإنهم إنما يهيئون وقوداً لجحيم مستقبلي ومآسي لا يمكن إيقافها، ونزيف في الثروات والأرواح لا يمكن للأطماع والغرور والمصالح الآنية أن تبرره.. إن ما حدث في العراق وما سوف يحدث، لا يمكن للأجيال القادمة أن تغفره للسياسيين الحاليين، ولكن تلك الأجيال ستجد نفسها في المأزق الذي افقدها الفرصة الحقيقية القائمة الآن لوضع البلاد بالاتجاه الصحيح، رغم أن الحلول الصحيحة والحقيقية لا يمكن مطلقا التوصل إليها حاليا، فلا احد يمكنه التوقع أن يتفق كل السياسيين على أن يغادروا أفكارهم المذهبية وانتماءاتهم وولاءاتهم الطائفية وان يتوقفوا عن إقحام الدين في السياسة، ليس لقصور الفكر الديني بل لأننا شعب متعدد المذاهب، وأن يتجهوا للإصلاح بروح حداثوية مبتدئين بإعادة كتابة الدستور، وان يدركوا ألا يمكن مطلقا لطرف أن يتقبل أفكار وانتماءات الطرف الآخر المذهبية، ولكنهم في الأساس غير مهتمين بالشعب ومشاكله الحقيقية ومستقبل أجياله بقدر ما ينظرون إلى ما يمكن أن يحصنهم ويمد في بقائهم كنجوم للعبة ستدفع البلاد إلى هاوية التمزق والتقسيم..

★ كاتب وإعلامي عراقي مقيم في استراليا

رهان خاسر وفشل محقق

معاذ عبد الرحيم

أمريكا بعد أن غاب عنها الاتحاد السوفيتي، وأضحت القطب الوحيد في العالم، راحت تعمل على بسط نفوذها على مختلف الدول بشتى الطرق العسكرية والاقتصادية، متباهية بالخيلاء والغطرسة، لاسيما وقد خلا لها الجو، فراحت تبيض وتصفر، دون أن تحسب لإرادة الشعوب أي حساب ودون أن يضع ساستها الواقعون تحت نفوذها الصهيوني، في حساباتهم نذر المستقبل المعتم وهم ينظرون إلى آلاف المتظاهرين المعارضين والمحتجين في اغلب الولايات الأمريكية، الذين يجارون بالشكوى من العوز والبطالة.

ولا ندري هل يغفل هؤلاء الساسة، ما يحدث في أفغانستان، من إخفاق تدخلهم العسكري، فراحوا يعدون عدتهم لتوجيه ضربة عسكرية إلى إيران، كما أنهم يتغافلون عن العملاق الصيني الذي اخذ يتقدم على طريق التطور العلمي والاقتصادي والعسكري، وليس أمامه غير بضع سنوات للقول لأمريكا، قفي مكانك ولا تتجاوزي حدودك..

وها نحن نرى الولايات المتحدة الأمريكية، تبذل كل ما تستطيع من جهود، لإفشال طلب منظمة التحرير الفلسطينية وهو الاعتراف بدولة فلسطين من قبل هيئة الأمم المتحدة، علما أن مطالبة الفلسطينيين بتكوين دولتهم على ما تبقى من ارض فلسطين، تشكل لديهم الحد الأدنى من مطالبهم المشروعة التي أقرتها لهم الهيئة.

وهي حينما تفشل بإقناع غالبية دول العالم بعدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية، ستهدد باستعمال حق الفيتو، كما كانت تفعل في الماضي، حتى بلغ استعمالها نقض القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية العشرات.

ولكن حتى متى تبقى أمريكا تقف بوجه إرادة الشعب التي لا تقهر، إن المؤشرات السياسية والاقتصادية بل حتى العسكرية تشر إلى أنها سوف لن تبقى القطب الوحيد المهيمن على سياسة العالم، خاصة وان التنسيق الذي بدأ يلوح للعيان بين روسيا والصين سيكون له أثره الكبير في السياسة الدولية وقد بدأت بشائره عندما استعملت الدولتان حق النقض ضد طلب أمريكا معاقبة الجمهورية السورية.

على هامش الصراحة

▪ إحسان شمران الياسري

موقف السيّد المالكي من هيئة النزاهة

قبل نحو سنتين حاولتْ إحدى مؤسسات الدولة أن تتعاقد مع شركة أجنبية لإعمار بنايتها.. وما أن اجتمعت اللجنة التي كلّفتها تلك المؤسسة بالتفاوض مع الشركة، حتى وصل تقرير إلى هيئة النزاهة بأن اللجنة فعلت كذا وكذا.. وبعد أيام وصل كتاب من هيئة النزاهة يستفسر عن الموضوع.. بل قيل إن كتاب النزاهة كان فيه تلميح إلى إيقاف الإجراءات.. الخ.

ويوم ٢٠١١/١٠/٢٤ زارَ السيّد رئيس الوزراء مقرَّ هيئة النزاهة أو أكاديمية النزاهة وتحدث مع العاملين في الهيئة عن وظيفة النزاهة وإجراءاتها، وأكدَ أنه يقف مع هذه الهيئة وهو سند و(ظهر) لكل من ليس له سندَ أو (ظهر).. كما تحدث عن المهنية التي يجب أن تتصرف بموجبها الهيئة خلال عملها، وألا تؤدي إجراءات النزاهة والمؤسسات الرقابية الأخرى إلى تعطيل الحياة في البلد، حيث تولدت عقيدة لدى المشتغلين في الدولة هي أن الأفضل لهم ألا يعملوا لكي لا يخطأوا فيقعوا في المحذور وتتلقفهم الأيدي البيضاء لأجهزة النزاهة.

ولأني سمعت في أكثر من مناسبة عن تقارير زور وكيدية وردت للهيئة وتسببت في تحطيم نفوس وسمعة عدد من موظفي المؤسسات وحولتهم من ملائكة إلى فاسدين في ليلة وضحاها لمجرد أن أحداً لا يخاف الله تعالى كتب تقريراً، فقد استمعتُ بكل جوارحي إلى دولة الرئيس ووددتُ أن يستمع لحديثه كل محقق وموظف في هيئة النزاهة ودوائر المفتشين العموميين عسى أن يتبصّروا في الأوراق والتقارير قبل أن يُطيحوا بموظف نظيف عفيف النفس لمجرد وصول وشاية إليهم، وهم بهذا يفسحون المجال لفاسد ليحتل مكان الموظف النظيف.. وبعد ذلك لن تصلهم تقارير عن الفاسد في الغالب.. وهكذا تُزيح (التفاحة) الفاسدة صندوق التفاح السليم، وتطرد العملة الرديئة العملة الجيدة.

ومع إن هذه الممارسات ليست قواعد، إذ إن الفاسدين موجودون، وأصواتهم أعلى من أصوات الجيدين، فأن الأمانة المهنية تستدعي أن تتحقق مؤسسة خطيرة مثل هيئة النزاهة من الوشايات والتقارير.. لأن بناء سمعة الموظف لا تمكن إعادته عندما تخدشها إجراءات غير مكتملة.. وبعدها تصبح كلمتا (أعذرنا) و(متأسفين) أكثر إيلاماً من إجراءات الأذى ذاتها.

أرجو أن نسمع شيئاً جديداً من هيئة النزاهة يمثل ردَّ فعلها على حديث السيّد رئيس الوزراء مع قيادتها.

كاريكاتير

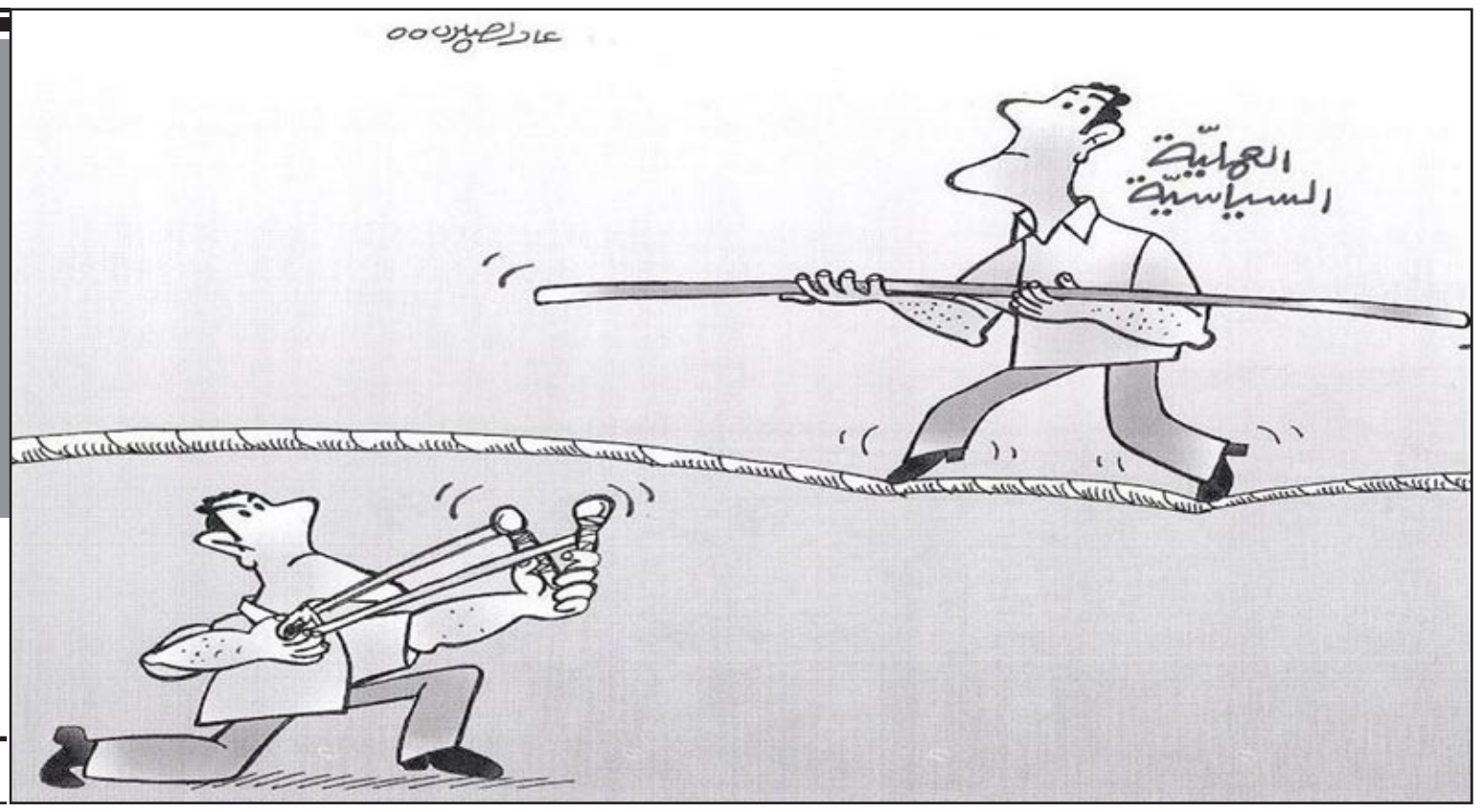

■ عادل صبري

ربيع الثورات يُعيد العراق إلى خريطة العالم العربي

سعد سلّوم

خلال أسابيع، تابع الشباب في العراق بشغف ما فعله أقرانهم في أكثر من بلد عربي وخرجوا باحتجاجات تضامنية معهم، قبل أن يقرروا أن يبدأوا جمعتهم المفصلية في يوم ٢٥ شباط (فبراير) الماضي.ومع أن العراق يعيش في عزلة عن أشقائه العرب منذ غزوه للكويت ١٩٩٠ وفرض الحصار الاقتصادي عليه لمدة ١٣ عاما، ولم يتحرر من طوق عزلته منذ التغيير الذي حصل في ٢٠٠٣ بإرادة أميركية، لكن ربيع الثورات جاء ليعيد وضعه على الخريطة العربية مجددا. المفارقة أن الشباب العفوي حقق ما عجزت عنه الدبلوماسية العراقية والحكومات المتعاقبة على السلطة منذ ٢٠٠٤. لقد كسرت هتافاتهم جليد العزلة عن المحيط العربي ورسمت شعاراتهم وأغانيهم رغبة جديدة عابرة للحدود وحدت العالم العربي تحت راية التغيير. وبدلا من الخطب العاطفية التي تعود القادة العرب إطلاقها عن الوحدة العربية منذ خمسينيات القرن الماضي انطلق الشباب من ساحات التغيير العربية وهم يحلمون بعالم يتشكل تحت سماء جديدة.

"الديمقراطية من تحت"

لم يمنع اشتداد القمع الحكومي لاحتجاجهم السلمي رسائلهم من أن تتوالى للعالم الخارجي: نعم، كان التغيير بعد ٢٠٠٣ مشروطا بإرادة خارجية، ومن ثم فإنه تغيير من الخارج، إلا إننا الآن نبدأ ثورتنا الخاصة: تدشين التغيير من الداخل.

"إنه تغيير على طريقتنا وليس وفقا لمقاسات ومصالح الدول الكبرى"، كما يقول بسام جمعة احد شبّان تظاهرات شباط، ويضيف وهو يعدل من قبعته التي أكسبته لقب السينمائي: "نحن نمتلك الآن من القوة والأدوات ما يجعلنا قادرين على رفع شعار الإصلاح دون مساعدة من قوة خارجية". هكذا بدأ الشباب فلسفتهم للتغيير من نبض الشارع، في نوع من "الديمقراطية من تحت"، إزاء "ديمقراطية من فوق" فرضت من قبل قوة عظمى، ومن ثم طرحوا شرعية حركتهم الاحتجاجية على مستوى تمثيل الإرادة الشعبية الحقيقية إزاء آليات ديمقراطية فشلت في الانتقال بالبلاد إلى مرحلة ما بعد الصراع. وبهذا الصدد يبرر مشتاق فرج (أستاذ جامعي ٣٨ عاما) عدم مشاركته في التصويت في الانتخابات الأخيرة بقوله "ما الفائدة من الانتخابات إذا جاءت بهتلر أو صدام جديد أو ما هو أسوء من ذلك... أي أعداء الديمقراطية من أحزاب الإسلام السياسي". غير أن شعار "إصلاح النظام" الذي رفعه شباب شباط بدا أقل حدة من مثيله العربي الذي تمحور حول "إسقاط النظام" وهو بهذا يلخص رؤية مغايرة ملخصها أن إسقاط النظام الدكتاتوري تم في عام ٢٠٠٣، ولكن المهمة لم تنجز بعد، إذ فشلت سياسة القوة الصلبة باستخدام الدبابات والصواريخ في تأسيس الديمقراطية. وبعبارة أخرى فشلت "الديمقراطية من فوق" في بلورة بديل ينقل العراقيين إلى برّ الأمان. "التغيير من الداخل" يحمل رسالة إصلاحية تطرح شعارات محاربة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية وتغيير المعادلة السياسية القائمة على المحاصصة الطائفية، وهو ما يتضمن تغييرا لبنية النظام السياسي الحالي يصل إلى مستوى الثورة عليه. إنها ثورة جديدة للقوة الناعمة على وسائل وأدوات القوة الصلبة، تستخدم أسلحة الشعارات الساخنة التي تطلقها ساحات التغيير لتحاصر برود طرق التفكير السائدة. لكن الربيع العربي جاء بفرصة أخرى: أن يفهم العرب أخيرا ويعيشوا ما عاشه العراقيون من مخاوف وآمال طوال عقودهم الأخيرة.إذ فتحت التحولات والمخاوف التي رافقت الاحتجاجات العربية لائحة من الإمكانات والخيارات والمخاوف والسيناريوهات كانت دوما مرتسمة في أفق التحولات العراقية: الخوف من اندلاع حرب أهلية بعد سقوط الدكتاتورية، اشتداد القمع الحكومي للثورة والذي يرقى في بعض الحالات إلى إبادة جماعية، عدم اليقين حول عالم ما بعد الثورة والشعور بدوار التغيير، المخاوف من وصول الإسلاميين إلى السلطة، وأخيرا الاستعانة بالتدخل الخارجي لحسم المعركة مع الأنظمة الدكتاتورية. جميع تلك التحولات اختبرها العراقيون في العقدين الماضيين وإن استغرقت مدة أقصر بكثير في الحالة العربية.

هذا ما اختبره العراقيون

التفاؤل بالتغيير الذي حمل الشباب العربي في مصر وتونس، على جناح الحلم بعالم جديد، لم يمنع مخاوف عودة النظام القديم بأشكال جديدة بارزة، فالأب الحاكم الذي تم إسقاطه أو رحيله إلى الأبد سيعيد الأبناء تمثيل دوره للفوز والاحتفاظ بالسلطة، فهذا منطق السلطة الذي سرعان ما يزيح منطق الحريات بمجرد القبض على كرسي الحكم. مثل هذه المخاوف اختبرها شباب عراق ما بعد ٢٠٠٣ في مرض الحنين للدكتاتور، "أسقطنا صدام ولكن لدينا الآن أكثر من نسخة عنه" كما تقول هناء حسين ٣٢ عاما، وهي تصف الزعماء السياسيين المتصارعين على السلطة في عراق ما بعد صدام. كما أن فزّاعة الحرب الأهلية التي استخدمها الدكتاتوريون العرب اختبرها العراقيون في عالم ما بعد الدكتاتور في حرب طاحنة ٢٠٠٦ بين السنة والشيعة رفض السياسيون الاعتراف بتورطهم بها، أو حتى الاعتراف بها كحرب طائفية، ومن دون تقديم الاعتذار للشعب عن الجرائم التي ارتكبوها باسم تمثيل الطائفة أو الجماعة أو الدين. بل إن الصورة المظلمة لواقع الأقليات في العراق جعلت من التلويح بورقة الأقليات ممكناً لأكثر من نظام عربي، لتخويف الشعوب من نتائج الثورات. أكثر مشاهد العراق العراقية استحضارا تلك التي كانت في ليبيا. فحين راقب العراقيون القمع الذي استخدمه العقيد القذافي تجاه الثائرين كانوا يحملون في ذاكرتهم ما فعله صدام في عام ١٩٩١، وقمعه الوحشي للجنوب والشمال آنذاك قبل أن يقرر التحالف الدولي تقديم حماية للمدنيين طبقا لقرر مجلس الأمن ٦٨٨، وفرض ما عرف آنذاك بـ"مناطق الحظر الجوي"، ولكن برغم ذلك لم يمنع التدخل الدولي من انتشار المقابر الجماعية على طول وعرض بلاد ما بين الرافدين. التدخل الدولي في ليبيا أعاد العراقيين إلى جدل قديم: لماذا يصبح حلالا استعانة الليبيين بقوات دولية لحسم الصراع مع القذافي، وكان هذا حراما بالنسبة لنا؟ لمَ كان الإعلاميون والكتاب والسياسيون العرب- وبفصاحة قلّ نظيرها- متحمسين للتدخل الدولي في ليبيا ولكنهم كانوا حساسيين تجاه التدخل الأميركي في العراق؟

لذا يعتقد العراقيون حسبما يقول أثير ناظم الجاسور وهو تدريسي في كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية "إن العرب عليهم أن يعيدوا حساباتهم وألا يتصرفوا على نحو ازدواجي" أو وفق سياسة "التصرف بوجهين".

الديمقراطية وحدها لا تكفي

إمكانية أن يتحول ربيع الحريات سريعا إلى خريف الفوضى، جعل مخاوف التغيير في العالم العربي مرهونة بتحقيق إجماع وطني. وهو ما أثبتت التجربة العراقية استحالة تحقيقه دون مخاضات مؤلمة. ولكن من سيكتب هذا العقد الاجتماعي الجديد وبأي كيفية؟ هذا تحد جديد تعين على الشعوب العربية خوضه في ظل عدم وضوح رؤية. فحين شرع المصريون بالاستفتاء على دستور جديد والاستعداد لخوض معركة انتخابية محمومة، أراد العراقيون أن يخففوا من حماسة زملائهم، فالتجربة العراقية تقول إن تبني الآليات الديمقراطية كالانتخابات وكتابة دساتير جديدة ليست ضمانة لبناء دولة مدنية يتساوى فيها الجميع على قدم المساواة، فها هم العراقيون قد كتبوا دستورا وخاضوا دورتين انتخابيتين، ولكن قاطرة الديمقراطية انحرفت عن مسارها واتجهت إلى طريق آخر. وكانت نتيجة التجربة دستورا زرع من ألغام الخلاف ما يهدد بتفكيك البلاد، وجاءت الانتخابات بأحزاب الإسلام السياسي للسلطة مع برامجها لتحويل العراق إلى دولة دينية. أليست هذه مفارقة أن الآليات الديمقراطية كانت سببا في وصول أعداء الديمقراطية إلى السلطة؟!

"العرب متفائلون بالتغيير أكثر من اللازم، انظروا إلى حالنا بعد سبع سنوات من التغيير وسترون مستقبلكم"، هكذا تقول سرى غضبان ٢١ عاماً، وهي طالبة جامعية لم تفارق عيناها مشاهد الاحتجاجات العربية على شاشة التلفاز. فهل أصبح حاضر العراق هو مستقبل المنطقة؟ هذا تساؤل قد يضع تقييم التحول الذي تشهده المنطقة منظورا جديدا، ويجعل من نظريات المؤامرة المكررة التي تتحدث عن تقسيم المنطقة أو الدعوة لشرق أوسط جديد أمرا ممكنا وحقيقيا أكثر من أي وقت مضى.

بغداد عادت تدريجيا إلى الخارطة العربية الآخذة بالتبدل. يبقى على الديمقراطيات العربية الوليدة ألا تعيد وتكرر أخطاء بغداد.

مقطع من كتاب للباحث سعد سلّوم بشأن الاحتجاجات الشعبية في العراق، يصدر قريبا عن مؤسسة مسارات لدعم الثقافة.